

(أمر رقم - ١٢٠)

اللواء محمود فهمى عكاشة بك مدير عام سلاح الحدود والملوكى والحاكم العسكرى  
لمناطق الصحراء الشرقية وغيرها من مناطق الحدود والحاكم الإدارى العام  
للمناطق التى تخضع لرقابة القوات المصرية بفلسطين .

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالأمر رقم (٦٠٤) الصادر فى ٣ يناير سنة ١٩٥٠  
وبعد الإطلاع على الأمرين رقمى (٩٥) الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ و (١٠٣)  
الصادر فى ٣٠ يناير سنة ١٩٥٠ الخاصين بتشكيل المحاكم .

(قرر ما هوآت)

المادة الأولى : يجوز للمحكمة عند الحكم فى جنابة أو جنحة بالفرامة  
أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر فى نفس الحكم بإيقاف تنفيذ  
العقوبة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف  
التي ارتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه ان يعود إلى مخالفة

القانون . ويجب أن تبين في الحكم أسباب إيقاف التنفيذ ويجوز أن يجعل الإيقاف شاملاً لآلية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم .

المادة الثانية : يصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً .  
ويجوز إلغاؤه (١) إذا صدر ضد المحكوم عليه في خلال هذه المدة حكم بالحبس أكثر من شهر عن فعل ارتكبه قبل الأمر بالإيقاف أو بعده .  
(٢) وإذا ظهر في خلال هذه المدة أن المحكوم عليه صدر ضده قبل الإيقاف حكم كالمخصوص عليه في الفقرة السابقة ولم تكن المحكمة قد علمت به .

المادة الثالثة : يصدر الحكم بالإلغاء من المحكمة التي أمرت بإيقاف التنفيذ بناء على طلب النيابة العمومية بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور .

وإذا كانت العقوبة التي بنى عليها الإلغاء قد حكم بها بعد إيقاف التنفيذ جاز أيضاً أن يصدر الحكم بالإلغاء من المحكمة التي قضت بهذه العقوبة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العمومية .

المادة الرابعة : يترتب على الإلغاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية التي تكون قد أوقعت .

المادة الخامسة : إذا انقضت مدة الإيقاف ولم يكن صدر في خلالها حكم بالغاء فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن .

المادة السادسة : يسرى تطبيق ما ورد بالمواد السابقة على جميع الأشخاص الذين يحاكون أمام المحاكم المشكلة بالمناطق التي تخضع لرقابة القوات المصرية بفلسطين طبقاً للأنظمة والأوضاع المقررة قانوناً .

يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره .

صدر في كوبري القبة ١ شعبان ١٣٦٩ هـ — ١٨ مايو ١٩٥٠ م

ملاحظة : المادة الثانية عدلت بالأمر رقم ٣٠٦

لواء

محمود فهمى عكاشة

الحاكم الادارى العام